



## تقديم نتائج

# البحث الوطني حول مستويات معيشة الأسر 2007

25 يونيو 2008



## تقديم النتائج الأولية

### للبحث الوطني حول مستويات معيشة الأسر 2007

مع تشكراتنا للسيدات و السادة الذين لبوا دعوتنا، يشرفنا في هذا اللقاء الصحفي أن نقدم النتائج الأولية للبحث حول مستويات معيشة الأسر الذي أنجزته المنذوبية السامية للتخطيط خلال 2007.

#### تقديم البحث

إن آخر بحث من هذا النوع الذي يهتم استهلاك ونفقات الأسر تم إنجازه في سنة 2001، وهذا ما سيمكننا من استخراج التوجهات والتحويلات التي همت، خلال هذه الفترة، المعطيات المتعلقة بظروف معيشة الأسر.

لإنجاز و استغلال البحث الذي تطلب الأمر تعبئة 140 باحث و 16 مشرفا وأزيد من 20 إطارا مهندسا وشمل مجموع التراب الوطني وهم 7200 أسرة، أي أكثر من 36000 فرد.

وقد تم إنجاز هذا البحث ميدانيا خلال الفترة الممتدة من فاتح دجنبر 2006 إلى 30 نونبر 2007.

تضمنت استمارة هذا البحث أزيد من 900 سؤال تمت محورتها حول 20 موضوعا يهتم كل واحد منها جانبا خاصا من ظروف معيشة الأسر كعادات الاستهلاك ونفقاتها وولوجها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية... إلخ، والتي تم التطرق لها خلال بحث 2001، إضافة إلى مواضيع جديدة حول المداخل والتحويلات الداخلية والخارجية للأسر والهجرة وتصور الفقر.

وهكذا، تميز البحث حول مستويات معيشة الأسر لسنة 2007 بعدة مستجدات، مقارنة بالبحوث السابقة من هذا النوع وخاصة بحث سنة 2001:



- يتعلق الأمر أولاً بجودة عينة الأسر التي تم سحبها من العينة الرئيسية المحينة التي تم إعدادها بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004.
  - وثانياً بتوسيع مجال الموضوعات المتطرق إليها عبر إدراج مواضيع جديدة نذكر منها على الخصوص موضوع يتعلق بالهجرة والتحويلات الذي تم إعداده بالتعاون مع البنك الدولي.
  - اسمحوا لي هنا أن أتقدم بالشكر لهذه المؤسسة وخبرائها الذين رافقونا في جميع أشغالنا المتعلقة بظروف معيشة الأسر وخاصة الفقر، تلك المرافقة التي تكتسي طابعاً تقنياً وأحياناً مالياً. ومن باب الإنصاف أن نشير هنا إلى متانة الشراكة التي تجمع، في هذا الإطار، المنذوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.
- ونظراً لكمية وتعدد المعطيات التي تم جمعها، فإن استغلال هذا البحث يتطلب آجالاً طويلة.

وعليه، فإن النتائج الأولية التي نقدمها اليوم تغطي فقط جزءاً من محتوى الاستمارة وخاصةً منه تلك المتعلقة بنفقات الأسر وأهم الخلاصات التي يمكن استنتاجها لاسيما تطور كل من مستوى وبنية وتوزيع النفقات.

### تذكير ببعض الجوانب المفهوماتية والمنهجية

في البداية يجب تسليط الضوء على بعض الجوانب المفهوماتية والمنهجية التي من شأنها أن تحدد أهمية ومحدوديات المؤشرات المستخلصة من هذه المعطيات.

1- من البديهي أن قياس الدخل اعتماداً على تصريحات الأسر لا يخلو من صعوبات. فإذا كانت نفقة الأسر تسمح بقياس مضبوط لظروف معيشية السكان فإنها لاتعطي صورة صحيحة لدخل الأسر.

لكن باعتمادنا على المقاربات والمعايير المتبعة على الصعيد الدولي نستطيع اثر الانتهاء من استغلال المعطيات ان نوفر انطلاقا من نتائج البحث تقديرات صحيحة لمستويات و مصادر الدخل في المغرب. إن المؤشرات التي نقدمها اليوم تشكل قياسات مبنية على



مفاهيم و معايير و منهجيات معمول بها على المستوى الدولي وتوصي بها المؤسسات المختصة.

2- ككل مؤشر إحصائي، تمثل هذه الأرقام الوضعيات المتوسطة كما تمت ملاحظتها، حيث تهدف هذه القياسات لإعطاء صورة موضوعية للواقع. ومن المعلوم أن القياس الإحصائي لا يدعي إعادة إنتاج نفس الواقع المعاش و بالتالي التصور الذي يمكن أن نكونه عن هذا الواقع. و لهذا الغرض تطرقت استمارة البحث لمواضيع ذات الصلة بتصوير الأسر لمستوى معيشتها و للفقر و للتحويلات التي هممتها.

3- فيما يخص الفقر، سيفتصر تقديم النتائج على مؤشري الفقر النسبي والهشاشة، كما سنتطرق أيضا لبعض المؤشرات حول تمثل الفقر من طرف الأسر.

يقاس الفقر النسبي بالحد الأدنى من النفقات الغذائية بالاعتماد على المعايير المحددة من طرف المنظمة العالمية للصحة والمنظمة العالمية للتغذية ويضاف إليها نفقات غير غذائية تماشيا مع مقارنة البنك الدولي، في حين يعتمد تمثل الفقر لدى الأسر على تصورها لعتبة الفقر الذاتية وهذا ما يشار إليه بتمثل الفقر.

## النتائج الأولية للبحث

تشير نتائج البحث إلى أن متوسط النفقة السنوية لكل فرد قد بلغ 11222 درهم في سنة 2007.

مقارنة بمستواها لسنة 2001 الذي بلغ 8280 درهم، ارتفعت هذه النفقة سنويا بنسبة 5,1% بالأسعار الجارية وبنسبة 2,3% بالأسعار الثابتة.

وتأتي هذه النتائج لتؤكد التوجهات المتعلقة باستهلاك الأسر كما تم قياسها من طرف الحسابات الوطنية. وبالفعل، لا تختلف المبالغ الإجمالية لنفقات استهلاك الأسر، كما تم استخلاصها من البحث و الحسابات الوطنية إلا بأقل من 2%.

وقد استفاد من هذا التحسن كل من الوسط الحضري و الوسط القروي:

- في الوسط الحضري: انتقل متوسط النفقة السنوية لكل فرد من 10642 درهم سنة 2001 إلى 13894 درهم سنة 2007، أي بزيادة بلغت 4,5% سنويا.



- في الوسط القروي: انتقلت هذه النفقة من 5288 درهم إلى 7752 درهم خلال نفس الفترة، أي بزيادة بلغت 6,5% سنويا.

وبهذا:

1- عرف الفارق بين النفقات بوسطي الإقامة تقلصا نسبيا، حيث انخفضت هذه النفقة بالوسط الحضري من ضعف مثلتها بالوسط القروي سنة 2001 إلى 1,8 سنة 2007.

2- إن التحسن الحاصل في مستوى معيشة الأسر ما بين 2001 و 2007، استفاد منه مجموع الأسر وخاصة الساكنة الفقيرة والهشة. وهذا ما يؤكد منحنى أثر النمو. إلا أن هذا التحسن لم يمكن من تقليص الفوارق في هذا الميدان التي بقيت على حالها.

في ما يتعلق ببنية النفقة، فقد تم تسجيل تحولات ملموسة:

لازال بند نفقات التغذية يحتل المرتبة الأولى مع انخفاض في وزنه لصالح بنود جديدة خاصة:

- بند النقل والمواصلات، الذي أصبح البند الثالث بعد التغذية والسكن، معبرا بذلك عن حركية كبيرة للأسر المغربية، حيث عرف ارتفاعا بنسبة 112%.
- بند التعليم والثقافة والترفيه، الذي ارتفعت نفقته بأكثر من 63%.

في ما يخص جودة التغذية:

تتجه حصة النفقة الغذائية المخصصة للمواد التقليدية المستهلكة من طرف المغاربة كالحبوب والسكر والمواد السكرية، نحو الانخفاض منقطة من 25% سنة 2001 إلى 22% سنة 2007 لفائدة اللحوم والسمك و مواد الحليب التي انتقلت حصتها من 33,1% سنة 2001 إلى 36,9% سنة 2007.

إن التحسن الحاصل في مستوى معيشة مجموع الأسر لم يعمق من الفوارق الاجتماعية في هذا المجال بل مكن من الحفاظ على نفس مستوى الفوارق المسجل سنة 2001.



ومن المؤكد أن أفضل استهداف للدعم المالي الذي تستفيد منه، كما أشرنا إليه في مناسبة سابقة، الساكنة الأكثر تسييرا، سيتمكن من الحد من هذه الفوارق.

### في ما يخص تفاوت النفقات:

نجد أن حصة الـ 20% الأكثر يسرا من الأسر من مجموع نفقات الاستهلاك تصل إلى 48,1% سنة 2007، في حين لم تصل هذه الحصة عند 20% الأقل يسرا من الأسر سوى 6,5%.

ويبقى هذا التوزيع شبه مماثل لما كان عليه في سنة 2001. وقد استفادت من هذا التحسن المسجل جميع الشرائح الاجتماعية وخاصة الشرائح الأقل يسرا (كما يبينه الرسم البياني في الملحق 4).

### فيما يخص الفقر:

تبين نتائج البحث أن التحسن العام لمستوى المعيشة أدى إلى تقليص الفقر والهشاشة بشكل ملموس (انظر تعريف المفاهيم بالملحق 1).

وفيما يتعلق بالآثار، فإن التحسن العام لمستوى المعيشة إضافة إلى استقرار الفوارق، أدى إلى تقليص الفقر والهشاشة بشكل ملموس ما بين 2001 و 2007.

- انتقل الفقر من:
  - . 15,3% إلى 9% على المستوى الوطني؛
  - . 7,6% إلى 4,8% بالوسط الحضري؛
  - . 25,1% إلى 14,5% بالوسط القروي.

- انتقلت الهشاشة من:
  - . 22,8% إلى 17,5% على المستوى الوطني؛
  - . 16,6% إلى 12,7% بالوسط الحضري؛
  - . 30,5% إلى 23,6% بالوسط القروي.





وبالنظر إلى الحصيص إذا كان عدد الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر قد بلغ 2,8 مليون، تجدر الإشارة إلى أنه منذ 2001، 1,7 مليون مغربي قد خرجوا من دائرة الفقر وأن 1,2 مليون قد تخلصوا من الهشاشة.

في ما يخص آراء الأسر:

تشير نتائج البحث إلى :

36% من الأسر ترى أن مستوى معيشتها قد تحسن، وتعتبر 30,5% من الأسر أنه بقي مستقرا، أي، في المجموع 66,5% من الأسر تؤكد أن مستوى معيشتها لم يتراجع، في حين أن 30% تصرح بالعكس.

و بخصوص الفقر الذاتي :

53% من الأسر تحقق نفقة أعلى من عتبة الفقر التي حددتها بنفسها.

من بين 47% المتبقية:

28% تحقق نفقة أقل من 20% من عتبة الفقر المصرح بها.  
12% تحقق نفقة أقل من 40% من عتبة الفقر المصرح بها  
فقط 7% تحقق نفقة أقل من 80% من عتبة الفقر المصرح بها

وفي الختام:

يمكننا القول أنه خلال فترة 2001-2007 قد حقق المغرب تقدما ملحوظا بخصوص تحسين ظروف المعيشة ولاسيما في مجال تقليص الفقر. وهكذا وكما سبق ذكر ذلك، فإن 1,7 مليون مغربي قد خرجوا من دائرة الفقر خلال هذه الفترة. وفي هذا الصدد، يمكننا اعتبار أن المغرب على درب تحقيق أهداف الألفية.

و من المؤكد أن آثار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان له دور فعال في تحقيق هذا التطور وذلك رغم حداثة انطلاقتها. لا يمكن القيام بتقييم شامل لهذه المبادرة، لكن تتوفر



على بعض المؤشرات التي توضح أن الفقر قد انخفض بسرعة أكبر في الجماعات القروية المستهدفة من طرف هذه المبادرة وعليه فقد انخفضت نسبة الفقر بهذه الجماعات ما بين 2004 و2007 من 36% إلى 21% ، أي بانخفاض بلغت نسبته 41% مقابل 28% فقط في باقي الجماعات القروية (من 16,9% إلى 12,2%).

على أن الإستغلال اللاحق لمعطيات هذا البحث سيعطي فكرة واضحة ومفصلة حول أثر هذه المبادرة ليس فقط حول الفقر ولكن أيضا حول كل ظروف معيشة السكان.